

قوى 8 آذار: لا تجربونا

تخيّم أجواء سلبية على ملف تأليف الحكومة، في ظل بروز توجه لدى رئيسي الجمهورية والحكومة (المكّلف) نحو إصدار تشكيلة حكومية من دون التشاور مع أحد من فريق الأكثرية الوزارية السابقة. في مقابل ذلك، بعثت قوى 8 آذار رسالة إلى المعنيين بحكومة «الأمر الواقع»، يمكن تلخيصها بكلمتين اثنتين: لا تجربونا



سلام سلّم تشكيلة حكومية للرئيس سليمان. وعلمت «الأخبار» أن قوى 8 آذار ناقشت ما يمكن أن تؤل إليه الأمور في ضوء هذه المعطيات. وطرح أحد مكونات هذه القوى فكرة عدم تسليم الوزارات إذا أقدم رئيسا الجمهورية والحكومة على تأليف حكومة أمر واقع لا تزال ثقة مجلس النواب. ولفتت المصادر إلى أن تأليف الحكومة بهذه الطريقة سيكون ضربة لاتفاق الطائف، «وسيكون سلام قد ارتضى أداء دور انقلابي أراد له فريق 14 آذار».

وفيما كان الرئيس المكلف يقطع كل تواصله مع الأكثرية الوزارية السابقة، كانت طرق منزله مفتوحة أمام السفيرة الأميركية مورا كونييلي، التي وجهت إليه التهنية «على الخطوة الأولى الإيجابية من الجهود المبذولة لتأليف الحكومة الجديدة». وجددت الإشارة إلى ان عملية التأليف لبنانية بحتة، ويجب ان تكون كذلك، مكررة ان الشعب اللبناني يستحق حكومة تعكس تطلعاته وتعمل على تعزيز استقرار لبنان وسيادته واستقلاله، فيما يقوم بالوفاء بالتزاماته الدولية. وشجعت على العمل المتواصل للقادة اللبنانيين الذين يعملون بمسؤولية من اجل التمسك بالاطر القانونية والدستورية في لبنان لإجراء الانتخابات النيابية.

وحكومياً، دعا وزير الصحة في حكومة تصريف الأعمال علي حسن خليل إلى «الترفع عن كل ما يعيق الوصول إلى حكومة التوافق والتلقي». وأشار خلال تمثله الرئيس بري في رعاية الاحتفال في الذكرى الثلاثين لتأسيس مستشفى الساحل في بيت الطيب، إلى «ان الاجماع على اختيار الرئيس تمام سلام يعكس الرغبة في العودة إلى منطق الوحدة». بدوره، رأى وزير الشباب والرياضة في حكومة تصريف الأعمال فيصل كرامي، ان «لبنان يشهد في هذه الأيام مخاض ولادة

قريبة من رئيس الجمهورية أن سليمان سيوقع أي تشكيلة حكومية يقدمها إليه رئيس الحكومة المكلف، حتى لو خلت من أي «ممثل لفريق 8 آذار والتيار الوطني الحر»، عادت مصادر «وسطية» وأكدت أن جنبلات نصح سليمان بعدم التسرع بإصدار تشكيلة وزارية من دون التشاور مع القوى السياسية، علماً بأن بعض الشخصيات السياسية أكدت أمس أن

هل هي مغامرة جديدة سيخوضها فريق 14 آذار ورئيس الجمهورية ميشال سليمان ومن هم خلفهما تحت عنوان حكومة الرئيس تمام سلام؟ حتى ليل أمس، كان الرئيس المكلف تأليف الحكومة لا يزال ملتزماً مقاطعة فريق 8 آذار والتيار الوطني الحر. حتى رئيس مجلس النواب نبيه بري لم يتلق أي اتصال منه. وفي ظل ترويج قوى المعارضة السابقة لتشكيلة حكومية تضم شخصيات «فاقعة» في انتمائها إلى قوى 14 آذار وتعد من صفورها، إلى جانب أسماء انتماؤها إلى الفريق الآخر «مايع»، أكدت مصادر سياسية رفيعة المستوى في قوى 8 آذار لـ «الأخبار» أن ثلاثي حركة أمل - حزب الله - التيار الوطني الحر وجه رسائل واضحة إلى «كل من يعنيه الأمر»، وخاصة سليمان وسلام والنائب وليد جنبلاط، تفيد بأن «أي حكومة أمر واقع مرفوضة جملة وتفصيلاً، ولن نقبل تهميش مكونين أساسيين من مكونات لبنان، ولا تجربونا في هذا المجال». وفيما أكدت مصادر

أكدت بعض الشخصيات السياسية أمس ان سلام سلم تشكيلة حكومية للرئيس سليمان

إنجاز الاستعدادات للانتخابات «الشرعي» غداً

تنطلق غداً الأحد انتخابات المجلس الاسلامي الشرعي الأعلى في بيروت والمناطق. وقد أنجزت كل الاستعدادات لهذا الاستحقاق الذي كان محل تجاذب سياسي طويل، وبات «الغاء الانتخابات مستحيلاً» حسبما قالت مصادر دار الفتوى لـ «الأخبار». وأكدت أن المنسحبين من الانتخابات وعددهم 40 من أصل 140 مرشحاً لن يؤثروا فيها، ولن يوقفوها. أما الحديث عن انسحاب قضاة من بيروت، فأشارت مصادر الدار إلى ان احدهم أعري بمنصب قاضي تحقيق فانسحب. وأوضحت المصادر أنه إذا لم يكتمل نصاب الهيئة الناخبة في بعض المناطق، فستجرى لاحقاً انتخابات فرعية لملء الشواغر.

تقرير

قضية زهير الصديق، تعود إلى الأضواء!

محمد نزال

أين محمد زهير الصديق؟ مضت مدة لا بأس بها وذاك «اللغيب» بعيد عن الضوء، خارج عن السمع، لا يُعرف عنه شيئاً. هذا الذي لطالما الهي الناس بأخباره، لكونه الشاهد «الملك» كما قيل، في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. اليوم يعود الحديث عنه مجدداً، لكن هذه المرة من بوابة القضاء اللبناني، وتحديداً من الدعوى المقامة ضده من جانب مالك محمد، صاحب الشقة الشهيرة في منطقة معوض - الضاحية الجنوبية، التي قال الصديق إن مسؤولين أمنيين لبنانيين وسوريين اجتمعوا فيها للتخطيط لاغتيال الحريري. فقد حرك المحامي أنطوان طوبيا، وكيل محمد، القضية النائمة لدى الهيئة الاتهامية في جبل لبنان، برئاسة القاضي الياس عيد، بعدما كان قد صدر فيها قرار ظني عن قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان، منع فيه



المحاكمة عن المدعى عليه. وكيل المحمد كان قد استأنف القرار، فأصبحت القضية تلقائياً لدى الهيئة الاتهامية، بما للجهة المدّعية من حق، بانتظار البت في الاستئناف بناءً على معطيات جديدة.

أحد المعنيين بالقضية استغرب إعادة إشارة القضية في هذا الوقت، وما إذا كان هناك نية لدى بعض القوى السياسية للسير مجدداً في هذا الملف. يُذكر أن المحمد كان قد أوقف أكثر من مرة، منها المرة الأولى التي ظل خلالها نحو 6 أشهر قيد التوقيف، قبل أن يطلق سراحه. ما حصل معه كان بناءً على شهادة الصديق ضده، إذ أفاد بأنه، أي المحمد، استضاف في شقته في منطقة معوض ضباطاً لبنانيين وسوريين، اجتمعوا فيها خلال الإعداد لاغتيال الحريري. وبسبب إفادة الصديق، وتوقيف المحمد تالياً، تعرّضت زوجة الأخير لصدمات نفسية يقول المحمد إنها أدت إلى وفاتها لاحقاً.

على كل حال، القضاء اليوم يطلب من المحمد تزويده ببعض المستندات للسير بالقضية. ومن هذه المستندات، بحسب المحمد، طلب عنوان الصديق ومكان إقامته لتبليغه، إحضار محاضر التحقيق معه الموجودة لدى فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي. ولهذه الغاية فقد اعطت السلطات القضائية طلباً لوكيل المحمد ليتوجه به إلى فرع المعلومات، بغية السماح له بالحصول على محاضر التحقيق، من دون أن يُعرف سبب عدم طلبها هي مباشرة ذلك من الفرع. وأيضاً، طلب من المحمد ووكيله إحضار أي وثيقة تدعم استئنافه، ومنها ما ورد في وثائق «ويكيليس» وسواها من تسجيلات صوتية سمعها اللبنانيون، تشير إلى علاقة الصديق بالرئيس سعد الحريري، إضافة إلى شخصيات سياسية وأمنية، منها رئيس فرع المعلومات سابقاً العميد الراحل وسام الحسن. هذه الشخصيات سيكون

المحمد مدّعياً عليها على نحو تلقائي في حال ثبوت ما يدعى به، لكونه قد شمل بادعائه، إلى جانب الصديق، كل من يظهره التحقيق لاحقاً. في الحديث مع المحمد، يعود بك إلى الذاكرة أكثر من 6 سنوات إلى الوراء، إلى قضية «شهود الزور» وسواها من القضايا التي لطالما أرتقت عيش اللبنانيين. يتحدث عن دور النائب وليد جنبلاط، وأكثر منه عن النائب مروان حمادة الذي، بحسب قوله، كان «رأس ملف شهود الزور». يتحدث عن القاضي سعيد ميرزا، الذي «أسقط مذكرات التوقيف عن الصديق ذات مرة، وتورط وغيره من القضاة في هذا الملف». ترى هل يعود هذا الملف إلى الضوء مجدداً، أم أنها مجرد محاولات ضمن البازار السياسي، وهل سيعرف الشعب اللبناني ما الذي حصل خلال السنوات الثماني الماضية، أم أنها ستكون حقة أخرى من حقب «المجهول» في لبنان؟